



التاريخ: الإثنين 14/3/2016م

رسالة القدس

نشرة يومية لأخبار مدينة القدس

تصدر عن اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم

- ثلاثة شهداء برصاص الاحتلال شرق الخليل.
- الاحتلال يعتقل 13 مواطناً من الضفة.
- الاحتلال يخطر بهدم بنائتين سكنيتين في العيسوية.
- الاحتلال يعتقل خمسة شبان من مخيم قلنديا.
- اعتراف صهيوني بتدمير مئات القبور بـ"مأمن الله" بالقدس تمهيدا لبناء متحف.
- توجّه صهيوني لفصل 28 تجمعا وإخراج 200 ألف فلسطيني من القدس.
- "حركة إنقاذ القدس اليهودية" فكرة تطرفية بإمتهان.



ثلاثة شهداء برصاص الاحتلال شرق الخليل

الخليل 14-3-2016 وفا- استشهد ثلاثة مواطنين برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي اليوم الاثنين، شرق مدينة الخليل، جنوب الضفة الغربية.

وأفاد مراسل "وفا"، بأن قوات الاحتلال فتحت النار صوب المواطنين الثلاثة، وهم قاسم فريد جابر (31 عاماً)، وأمير فؤاد نعيم الجندي (22 عاماً)، ويوسف وليد طرايرة (18 عاماً) في منطقة البقعة قرب مستوطنة "كريات أربع" شرق الخليل، وأصابتهم بعدة رصاصات أدت إلى استشهدهم، بزعم تنفيذهم عمليتي إطلاق نار ودهس.

وأبلغ الارتباط المدني الفلسطيني وزارة الصحة باستشهاد المواطنين الثلاثة. وأوضح مراسلنا أن قوات الاحتلال منعت طواقم الاسعاف الفلسطينية من الوصول إلى المنطقة، لتقديم العلاج لهم وتركهم ينزفون في المكان.

ومن الجدير بالذكر أن الشهيد جابر والجندي يعملان سوياً في تجارة الخضار والفواكه، وتعتبر منطقة البقعة السلة الغذائية لمحافظة الخليل، نظراً لخصوبة تربتها ووفرة مياهها، وهي ضمن المطاعم الإسرائيلية، حيث تعتبرها سلطات الاحتلال امتداداً استراتيجياً لتوسيع مستوطنتي "كريات أربع" و"خارصينا" المقامتين على أراضي المواطنين شرق مدينة الخليل.

وفي وقت لاحق، داهمت قوات الاحتلال وضباط المخابرات الإسرائيلية منزلي الشهيد جابر والجندي، بمنطقتي البقعة والشعابة في الخليل، وفتشوهما واستجوبوا ذويهما، بعد تكسير عدد من أبواب المنزلين.

الاحتلال يعتقل 13 مواطناً من الضفة

رام الله 14-3-2016 وفا- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، الليلة الماضية وفجر اليوم الإثنين، 13 مواطناً من محافظات الضفة.

وأوضح نادي الأسير، في بيان صحفي، أن قوات الاحتلال اعتقلت ثمانية مواطنين من مخيم قلنديا وبلدة العيسوية في القدس، وهم: عمر جعفر حمد (18 عاماً)، وحمزة خالد زايد (27 عاماً)، ومحمد أشرف الشوعاني (16 عاماً)، ومحمد عماد عواد (23 عاماً)، ونصر عساف (17 عاماً)، وعلي أحمد درويش، ومحمد داود عليان، ويوسف عليان.



وأشار إلى أن قوات الاحتلال اعتقلت مواطنين في العشرينات من العمر من مخيم جنين، وهما: يزن السعدي، وفادي حويل، كما اعتقلت قوات الاحتلال، المواطنين، يزن الجعدي، ومحمد ابو حبسة، من مخيم الدهيشة في محافظة بيت لحم.
وبين نادي الأسير أن قوات الاحتلال اعتقلت أوس محمد أحمد خضر من طولكرم، أثناء مروره على حاجز زعترة العسكري جنوب نابلس.

الاحتلال يخطر بهدم بنايتين سكنيتين في العيسوية

القدس 14-3-2016 وفا- سلّمت طواقم بلدية الاحتلال في القدس، اليوم الإثنين، إخطاري هدم إداريين لبنائيتين سكنيتين في بلدة العيسوية وسط القدس المحتلة، بذريعة عدم الترخيص.
وقال عضو لجنة المتابعة في العيسوية رائد أبو ريالة، إن مستخدمي بلدية الاحتلال وزعوا إخطارات هدم إدارية لبنائيتين سكنيتين في البلدة.
وأضاف أن طواقم البلدية صورت أمس شوارع وطرق في البلدة، وسلمت الشاب فادي العيساوي أمر هدم لبنايته السكنية المؤلفة من ثلاث شقق سكنية قائمة منذ عام 2001، ومرخصة من بلدية الاحتلال.

وكانت بلدية الاحتلال فرضت على البناية المذكورة مخالفة مالية بقيمة 75 ألف شيقل بحجة زيادة مساحة البناء، وتم بالفعل دفع المبلغ بالكامل مع الاستمرار بمراجعة دوائر البلدية للحصول على ترخيص للمساحة الإضافية في البناء دون رد إيجابي.

وفي السياق ذاته، أخطر الاحتلال أمس، المواطن محمد داود محمود قرارات بهدم بنايته القائمة منذ عام 2001، والمكونة من طابقين، علماً أنه حصل على التراخيص اللازمة من بلدية الاحتلال لبناء تسوية وطابقين، وفي عام 2008 فرضت عليه مخالفة بناء، بعد إضافة طابق غير مرخص، إلا أن البلدية اتهمته بإضافة طابقين إضافيين، وفرضت عليه مخالفة بناء قيمتها 100 ألف شيقل لكل طابق، وهو ما زال ملتزم بدفعها بأقساطٍ شهرية.

يذكر أن بلدية الاحتلال في القدس، تشن حملة انتقامية في بلدة العيسوية تستهدف هدم منازل المواطنين بذريعة عدم الترخيص.



الاحتلال يعتقل خمسة شبان من مخيم قلنديا

القدس 14-3-2016 وفا- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، فجر اليوم الاثنين، خمسة شبان من مخيم قلنديا شمال القدس المحتلة.
وأفادت مصادر محلية في المخيم، بأن قوات الاحتلال داهمت منزل عائلة الشهيد ليث الشوعاني واعتقلت شقيقه محمد، كما اعتقلت كلا من: عمر جعفر حمد، ومحمد عماد عواد، وحمزة زايد، ومحمد عساف، بعد أن داهمت منازلهم.
وأكد سكان المخيم أن قوات الاحتلال تعمدت تخريب ممتلكات المواطنين، خلال تفتيش منازلهم، وعبثت بمحتوياتها.

اعتراف صهيوني بتدمير مئات القبور بـ"مأمن الله" بالقدس تمهيداً لبناء متحف

القدس 14-3-2016 Alquds online - كشف كتاب "تحت السطح" الذي صدر مؤخراً للمؤلف "شوقا دورفمان"، المدير السابق لسلطة الآثار الصهيونية حتى عام 2014، عن اعترافات خطيرة حول الحفريات التي نفذتها "سلطة الآثار" في الأعوام 2005 - 2006 في مقبرة مأمن الله الإسلامية في مدينة القدس، تمهيداً لبناء ما أطلق عليه "متحف التسامح" على نحو 25 دونماً مما تبقى من أرض المقبرة.
واعترف دروفمان في كتابه الذي ألفه قبل عامين من وفاته، أنه ما كان ينبغي السماح بإجراء حفريات للجزء المتبقي من مقبرة مأمن الله التاريخية - التي أدت إلى تدمير مئات القبور الإسلامية.
وكشف في الوقت ذاته عن ضغوط هائلة مورست عليهم من عدة مستويات كمنظمة "فيزنطال" المبادرة لمشروع "متحف التسامح" ولها ارتباطات قوية بشخصيات صهيونية سياسية فاعلة ومقرها ولاية لوس انجلوس في الولايات المتحدة الأمريكية، ما أدى في نهاية الأمر إلى اتخاذ قرارات خاطئة وطمس وتدمير العديد من القبور الإسلامية.



ويشير دروفمان في فصل "ديكتاتورية العظام" من كتابه، إلى أن الحفريات في مقبرة مأمن الله تعدّ "من القضايا المثيرة والكثيية المتعلقة بحفر القبور القديمة التي رافقت إقامة متحف التسامح وحفر القبور في مقبرة مأمن الله".

ويعترف دروفمان أن عمليات فحص أولي تمت في مطلع عام 2005 لتهيئة الأرض والبدء في المشروع، واتضح حينها لـ"يوفال بروخ" -مسؤول الآثار لمنطقة القدس- أن قبورا إسلامية تغطي كل المساحة تحت الأسفلت، حيث أقام الاحتلال سابقاً موقفا للسيارات على أرض مقبرة مأمن الله، مؤكداً أن بروخ "ليس الوحيد الذي نبّه وحذّر من هذا الأمر أمامي، كان واضحا لي أنه من أجل استمرار البناء يتوجب إجراء حفريات في موقع القبور والرفات".

ويتابع: "لم يتوقع أحد من متخذي القرار في حينه أن هذه ستكون بداية قضية ستستمر شهوراً طويلة تمت خلالها حفريات واسعة في مقبرة مأمن الله، وهي ليست مجرد بضعة قبور مبعثرة كما توقعنا في البداية"، علماً بأن "مأمن الله" هي مقبرة إسلامية منذ القرون الوسطى -بداية العصر الإسلامي الأول- وهي من أهم المقابر الإسلامية في مدينة القدس.

عمليات الحفر ونبش القبور في مقبرة مأمن الله الإسلامية، كما يوضح دروفمان، "بدأت في ذروة موسم شتاء ماطر وعاصف، حيث تغطت الأرض بالأمطار وتحولت إلى وحية، وبالرغم من أن سلطة الآثار مهياًة لتنفيذ حفريات في أجواء مماتلة، إلا أن الظروف كانت صعبة وغير محتمة، وفي مثل هذه الحالات لا يمكن الاستمرار في الحفريات بطرق صحيحة ودقيقة".

ويوضح دروفمان: "بعد بحث مستفيض وطلبات متكررة من المبادرين للمشروع بمواصلته، تم بناء خيمة عملاقة في الموقع وتجفيف الأرض والتراب الرطب بواسطة أفران عالية الحرارة، واستمرت الحفريات بعد تسييج الموقع بسياج حديدي على طول ستة أمتار".

ويصف دروفمان تلك الأيام بالعاصفة جداً؛ "إن كان ذلك في حالة الطقس أو لدى المبادرين للمشروع"، حيث قامت مجموعة من المستشارين للمشروع ومنظمة فيزنطال وشخصيات نافذة، بالضغط على سلطة الآثار "الإسرائيلية" بتعجيل الحفريات وانهاؤها بأسرع وقت ممكن، مشيراً إلى الضغوطات كانت هائلة ولا تطاق في كثير من الأحيان.



ويواصل دروفمان اعترافاته ويقول: "تواصلت الحفريات بوتيرة عالية إلى أن قررت المحكمة وقف العمليات في الموقع، حتى إجراء مداوات لفحص قانونية الحفريات الأثرية وشرعية البناء المخطط فيه".

ويشير دروفمان في كتابه إلى أن مشروع "متحف التسامح" أشغل أطرافاً عديدة من بينهم مبادرون أصحاب نفوذ سياسي ومالي وقيادات ومدراء مشاريع وإعلاميون من مشارب متعددة، كما كشف عن تصريح لعامل سابق في سلطة الآثار هو عالم الآثار جدعون سليمان الذي أدار الحفريات في مقبرة مأمّن الله في موسمها الأول، والذي وصف بعد خروجه من سلطة الآثار الحفريات التي أجراها بنفسه، بأنها "عملية عدوانية لليهود ضد العرب لطمس وتدمير التاريخ الإسلامي"، عاداً إياها جريمة أثرية وجماهيرية.

ومن أبرز الاعترافات التي نشرها "شوقا دورفمان" في كتابه "تحت السطح" حول الحفريات في مقبرة مأمّن الله، كان إدراكه لوجوب إيقاف أعمال الحفريات في المقبرة الإسلامية في مراحلها الأولى: "واضح لي كمدير لسلطة الآثار "الإسرائيلية" أنه كان من الواجب عليّ إيقاف الحفريات في مراحلها الأولى وعدم السماح بهدم هذا الجزء من المقبرة التاريخية. في مراحل الحفريات الأولى لم تكن معروفة لدي المعلومات الدقيقة عن ماهية هذه المقبرة، أضف إلى ذلك أنني لا أنفي دور الضغوطات الهائلة التي مورست علينا وعطلت على قراراتنا وحكمنا على الأمور، ما أدى إلى القرار الخاطئ بحفر مئات القبور".

توجّه صهيوني لفصل 28 تجمعاً وإخراج 200 ألف فلسطيني من القدس

القدس 14-3-2016 Alquds online - لفتت مصادر إعلامية عبرية إلى توجه صهيوني بدأ ينشط في الأيام القليلة الماضية يقضي بإخراج أكبر عدد ممكن من فلسطينيين القدس إلى خارج حدود البلدية العبرية في المدينة.

وفي هذا السياق، كشف موقع "JND" العبري الإلكتروني المتدين أن الوزير السابق "حاييم رامون" أنشأ حركة شعبية جديدة أطلق عليها اسم "انقاذ القدس اليهودية" ضم بين أعضائها شخصيات



سياسية وعامة يسارية وغير يسارية مشدداً على طابع حركته الشعبي البعيد عن الفهم السياسي التقليدي.

وجاء في بيان الحركة التأسيسي: "اقامت حركة انقاذ القدس اليهودية للعمل على حماية وانقاذ القدس اليهودية عبر تحقيق الانفصال عن 28 قرية فلسطينية تم ضمها لحدود المدينة بعد حرب الايام الستة رغم أن هذه القرى لم تكن يوماً جزءاً من القدس مثل مخيم شعفاط وجبل المكبر وصور باهر وغيرها".

وأضاف بيان التأسيس: "يجب أن نعيد سكان هذه القرى ليكونوا جزءاً من الضفة الغربية ونمنحهم مكانة مناطق B او C وهذا الانفصال سيتيح لنا أولاً وقبل كل شيء تعزيز أمن سكان القدس من خلال اقامة جدار فصل أمني يفصل القدس عن هذه القرى والمناطق مثل الجدار القائم حالياً بين الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية و"إسرائيل"، كما سنتيح هذه الخطوة للجيش "الإسرائيلي" وأجهزة الأمن الأخرى العمل في هذه القرى كما يعملون الآن في مناطق الضفة الغربية وليس كما هو الحال الآن حيث يسمح للشرطة فقط بالعمل في هذه المناطق ونتيجة لهذه الخطوة سنتخلص من 200 ألف فلسطيني لن يعودوا من سكان القدس الدائمين ولن يكونوا من أصحاب حق التصويت للانتخابات البلدية".

وتعتقد حركة رامون في بيانها التأسيس أن هذه الخطوة ستغير الميزان الديموغرافي في القدس من أساسه لأن إعادة 200 ألف فلسطيني إلى الضفة الغربية سيرفع نسبة السكان اليهود في القدس إلى 80% مقابل تراجع نسبة العرب إلى 20% فقط الأمر الذي سيوفر على خزينة الدولة سنوياً 2-3 مليار شيكل يتم دفعها حالياً لسكان القرى المقصودة على شكل مخصصات تأمين وطني وخدمات صحية وبلدية وحكومية وغيرها من الخدمات.

ويتفق حاييم رامون في دعوته لطرد العرب وفصل القرى المقدسية عن مدينة القدس المحتلة مع ما طرحه أيضاً رئيس المعارضة وزعيم المعسكر الصهيوني "يتسحاق هرتسوغ" الذي تضمنت خطته للانفصال عن الفلسطينيين طرد القرى المقدسية وتحويلها إلى مناطق ضفة غربية.

وقال هرتسوغ في تناغم واضح مع طرح حركة رامون الجديدة: "اعتقد بضرورة استكمال بناء الجدار الذي يبقي القرى الفلسطينية خارج عاصمة "إسرائيل" لنعود ونوحّد القدس الحقيقية مرة أخرى دون



مئات آلاف الفلسطينيين الذين سيقون على الجانب الآخر من الجدار، فالعيسوية ليست جزءاً من عاصمة "إسرائيل" الأبدية وكذلك مخيم شعفاط لذلك يجب أن ننصل عنهم ونقيم الجدار بحيث لا يعود ممر أو ثغرة للمخربين يصلون من خلالها لليهود ومن يريد من الفلسطينيين العمل والبحث عن لقمة العيش في "إسرائيل" نترك هذا الامر لتقديرات الأمن والجاهزة الأمنية".

”حركة إنقاذ القدس اليهودية“ فكرة تطرفية بامتياز

بقلم/ د.حنا عيسى أستاذ القانون الدولي

(أقام الوزير الإسرائيلي السابق حاييم رامون حركة شعبية جديدة أطلق عليها اسم إنقاذ القدس اليهودية ضم بين أعضائها شخصيات سياسية وعامة يسارية وغير يسارية مشدداً على طابع حركته الشعبي البعيد عن الفهم السياسي التقليدي) ((وجاء في بيان الحركة التأسيسي إقيمت حركة إنقاذ القدس اليهودية للعمل على حماية وإنقاذ القدس اليهودية عبر تحقيق الانفصال عن 28 قرية فلسطينية تم ضمها لحدود المدينة بعد حرب الأيام الستة رغم أن هذه القرى لم تكن يوماً جزءاً من القدس مثل مخيم شعفاط وجبل المكبر وصور باهر وغيرها)).

في سياق بيان الحركة التأسيسي “ حركة إنقاذ القدس اليهودية “ فانها تتناقض مع أحكام وقواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وتنسف قرار التقسيم المؤرخ في 1947/11/29 الذي نص في إحدى فقراته * وتحويل القدس بضواحيها إلى وحدة إقليمية ذات طابع دولي خاص * . وكما هو معلوم منذ أن احتلت إسرائيل مدينة القدس في 6/7 1967 قامت بضم القسم الشرقي إلى القسم الغربي منها وأطلقت عليها عاصمة إسرائيل.. إلا أنها في شهر آب من سنة 1980 أقدمت على ضم القدس المحتلة واعتبرتها عاصمتها الموحدة في إطار تشريع أقره الكنيست الإسرائيلي في 1980/7/30 حيث في مادته الأولى نص على “ أن القدس الكاملة الموحدة هي عاصمة إسرائيل و استنادا إلى النص المذكور أصبحت إسرائيل تعتبر السيادة الكاملة على القدس حقا لها لا ينازعها أحد ضاربة بعرض الحائط القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن وخاصة قراري 476 و 478 لسنة 1980 وقبل ذلك قراري 250 و 253 لسنة 1968 اللذان اعتبرا جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية التي قامت بها إسرائيل بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير



في الوضع القانوني للقدس إجراءات باطلة. علما بأن قواعد القانون الدولي أكدت على أنه لا يجوز لقوات الاحتلال الإسرائيلي أن تضم أو تعلن ضم المناطق التي احتلتها كلها أو بعضها إليها بأي شكل من الأشكال وكل إجراء من هذا القبيل تتخذه القوات المحتلة تحت أي اعتبارات من جانب واحد هو إجراء باطل ولا يترتب على مثل هذا الإجراء أي اثر قانوني أو شرعي أو دولي وفق المادة 43 من لائحة لاهاي الرابعة لسنة 1907م أولاً وأن الاحتلال الإسرائيلي لا يمكن أن يترتب لسلطاته أية حقوق أو آثار على حق السيادة الأصلي للمناطق الفلسطينية المحتلة بل يبقى حق السيادة قانوناً على المناطق المحتلة للدولة الأصلية صاحبة الإقليم المحتل ثانياً وأن الاحتلال الإسرائيلي لمدينة القدس لا يؤدي إلى نقل السيادة للقوات المعتدية لأن الاحتلال مؤقت ومحدود الأجل ويجب أن ينتهي إما بعودة القدس المحتلة إلى سيادتها الفلسطينية الأصلية أو بتسوية النزاع بالطرق السلمية التي حددها ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة الأولى من المادة 33 منه أو بالتدابير اللازمة القسرية التي يجب أن يتخذها مجلس الأمن انسجاماً مع صلاحياته المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في المواد 39,40,41,42. وعلى ضوء ما ورد أعلاه فإن القانون الدولي المعاصر اعتبر الاحتلال الإسرائيلي واقعة قانونية مؤقتة بحسب قرار مجلس الأمن 242 لسنة 1967 و 338 لسنة 1973 وفرض على الاحتلال الإسرائيلي واجبات تجاه المناطق المحتلة وسكانها المدنيين وأصبحت تلك الواجبات قواعد قانونية ملزمة خاصة تلك القواعد التي تنطبق على احتلال إسرائيل لمدينة القدس و الاعتداء على سكانها الأصليين الفلسطينيين و الأملاك الخاصة والعامة و حرمان الفلسطينيين من بسط سيادتهم على مدينة القدس وحرمان الحجاج المسيحيين و المسلمين من كافة بقاع العالم زيارة الأماكن المقدسة وبالتالي فإن كل ذلك يؤكد بان السلطات الإسرائيلية تتهرب من تطبيق القواعد القانونية التي أقرتها اتفاقية لاهاي الرابعة لعام 1907 واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على مدينة القدس المحتلة وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة. لذا فإن الرسالة الأكبر التي أراد حايم رامون وقبله رئيس المعارضة وزعيم المعسكر الصهيوني يتسحاق هرتسوغ الذي تضمنت خطته للانفصال عن الفلسطينيين طرد القرى المقدسية وتحويلها إلى مناطق ضفة غربية إيصالها للإطراف المعنية هي أن تبقى الأولوية لخلق وقائع جديدة على الأرض لا يتم إدراجها ضمن أية مفاوضات مستقبلية.